

ابعاد وابعاد في «البعد الخامس» لجورج كفوري.



في هذا الزمن الذي نعيش، الكل يعيش في هذا التاريخ الطويل من الشذوذ والخمول و الموت، الكل اعمى على دروب المدينة السوداء، أو مبصر في زنازة القهر المميت، الكل حاقق على الكل، الكل جائع الى الحب، الى الصداقة، الى الصدق، الى الطفولة... الكل مقيم في سفر، مقيم في غربة وطن، الناس في هذا الوطن اعتادوا عواصف الحياة، وتآلفوا مع برد الايام، وخافوا من قلق الآتي الغامض. وفي هذا الزمن يصل الينا جورج كفوري من خلف حواجز الضجيج حراً بكل نقائه، يصل الينا ليكشف في «البعد الخامس» عن الوحش الذي سحق كل شيء...

وجع الناس... تخطى الخطوط الحمراء!



تحقيق خاص ... وجع الناس عندما يتخطى الخطوط الحمراء...

لأول مرة أنيال رحلة في نهائيات بطولة لبنان في كرة السلة



المطران درويش يزور معراب ويلتقي الدكتور سمير جعجع.



غرس ٢٠٠ شجرة في منطقة عين الذوق في رحلة.



من أجل ثقافة انتخابية (٤) القانون الانتخابي



لا تتم الانتخابات النيابية في البلدان الديمقراطية الا بموجب قانون انتخاب يصدر عن هيئة خاصة « عندنا في لبنان يصدر قانون الانتخاب عن المجلس النيابي.» ويجب أن يصدر قانون الانتخاب قبل فترة كافية من العمليات الانتخابية. أما أهم المعايير والمبادئ الأساسية التي يجب توافرها في قانون الانتخاب فهي:

- يتضمن تحديداً مفصلاً لحقوق وواجبات الناخب والمرشح يوم الانتخاب وآلية تقديم الشكاوى.
- يتضمن حرية الاختيار وسرية التصويت وحرية الكلام في الحملات الانتخابية وحدود الصرف على هذه الحملات.
- اجراءات الاقتراع وطرق فرز بطاقات التصويت.
- اجراءات الطعون الانتخابية.
- حق مراقبة العملية الانتخابية من قبل هيئات مستقلة عن بقية سلطات الدولة.
- صياغة قانون الانتخاب بلغة قانونية دقيقة وواضحة غير قابلة للتفسيرات والتأويلات.
- أن يحدد القانون بشكل واضح ودقيق صلاحيات ومهام الإدارات المختلفة التي تشرف على سير الانتخابات.
- أن تصدر التشريعات المتعلقة بالانتخاب قبل موعده بمدد كافية ونشرها بالطرق القانونية لمنح القوى السياسية والناخبين الوقت الكافي للتعرف على قواعد العملية الانتخابية.

- أهم العناصر الأساسية التي يجب توافرها في القانون الانتخابي: أهلية وحقوق وواجبات الناخب والمرشح- جداول الناخبين- تحديد الدوائر الانتخابية- تنظيم عمليات الاقتراع- الإشراف القضائي- الدعاية الانتخابية- الطعون- صلاحيات لجنة الإشراف على سلامة الانتخابات.

وكل عنصر من هذه العناصر له معيار الحد الأدنى الذي يجب أن يلتزم به القانون فمثلاً معيار الحد الأدنى لأهلية وحقوق الناخب هو أن يتضمن حق التصويت العام والمساواة فيه لكل مواطن بالغ.

ومعيار الحد الأدنى لتسجيل الناخبين وصيانة السجلات يتطلب أن تكون هذه السجلات وثائق عامة خاضعة للتفتيش عليها من دون أية كلفة أو ثمن لمن يرغب.

ومعيار الحد الأدنى للدوائر الانتخابية هي تحديدها من حيث المساحة ومن حيث أعداد الناخبين فيها وأن يتم الإعلان عنها بكل شفافية...

وحتى لا تكون طريقة توزيع الدوائر الانتخابية أداةً للتحايل على مبدأ المساواة في التصويت والتناسب بين عدد المصوتين وعدد الممثلين في البرلمان فعن طريق التوزيع العادل للدوائر الانتخابية نضمن تساوي قيمة الصوت الانتخابي ونضمن عدم مخالفة أحكام الدستور بشأن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

وهذا يبين أن الحقوق الانتخابية هي مجموعة من العناصر يسند بعضها بعضاً بحيث تمثل منظومة واحدة غايتها الأساسية ترجمة أصوات الناخبين الى ممثلين في المجلس النيابي. يتبع